جمع طُرُق الحديث الواحد عند الحكم عليه "دراسة تأصيلية"

خالد بن محمد راجح أبو القاسم
قسم الثقافة الإسلامية–كلية التربية – جامعة جازان– المملكة العربية السعودية.

المُلخّص

تناول الباحث في دراسته قضية مهمة من قضايا علوم الحديث وهي: جمع طرق الحديث الواحد عند الحكم عليه؛ لما لذلك من أهمية كبيرة في ميزان النقد الحديثي، وما يترتب عليه من معرفة حال الحديث صحة وضعفاً، فلا يتأتى الحكم علي أيِّ حديث بالصحة، أو الحسن، أو الضعف، أو الوضع إلا بعد جمع طُرُقه، ومعرفة موضع التقائها، وإدراك الفوارق بينها، وتحقق مدار الإسناد، واكتشاف المتابعة التامة من القاصرة، والنظر في اختلاف رواة الحديث للوقف على مدى ضبطهم وإتقانهم لروايته. وقد بيَّن الباحث أهميَّة جمع طرق الحديث الواحد عند الحكم عليه، وذلك في المبحث الأول من دراسته، وأما المبحث الثاني فقد تتطرق فيه لعناية العلماء بجمع طرق الحديث الواحد، وخصَّ المبحث الثالث منها للفوائد المترتبة على جمع طرق الحديث الواحد، ونظراً لتساهل كثير من محققي العصر في الحكم على الأحاديث دون جمع طرقها فقد كان المبحث الرابع عن بيان حال كثير من المحققين المشتغلين بالتخريج في هذا العصر. وفي المبحث الخامس ذكر الباحث نماذج لجمع طُرُق الحديث الواحد عند أئمة الحديث. وفي نهاية الدراسة كانت خاتمة البحث التي احتوت على أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: جمع الطرق– المتابعات والشواهد– الحكم على الحديث– الجرح والتعديل– الأسانيد– التخريج.

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وخليله، أدَّى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح الأمة، فكشف الله به الغمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، اللَّهم اجزه عنا خير ما جزيت نبياً عن أمته، ورسولاً عن دعوته ورسالته، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وعلى كل من اهتدى بهديه، واستن بسنته واقتفى أثرَه إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فإنَّ للإسناد أهمية كبيرة عِنْدَ المسلمين وأثراً بارزاً؛ وذلك لما للأحاديث النبوية من أهمية بالغة، إذ إنَّ الْحَدِيْث النبوي الشريف ثاني أدلة أحكام الشرع، ولولا الإسناد واهتمام الْمُحَدِّثِيْنَ بِهِ لضاعت علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، واختلط بِهَا ما ليس منها، ولما استطعنا تمييز صحيحها من سقيمها، إذن فغاية دراسة الإسناد والاهتمام بِهِ هِيَ مَعْرِفَة صحة الْحَدِيْث أو ضعفه، فمدار قبول الحديث غالباً عَلَى إسناده، قال القاضي عياض: "اعلم أولاً أنَّ مدار الحديث على الإسناد؛ فيه تتبين صحته ويظهر اتصاله".[1] وقال الإمام

١.اليحصُبي، عياض بن موسى "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" (ص١٩٤)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة

البريد الالكتروني: aa47bb@gmail.com
ردمد: ٦٩٠٥-١٦٥٨

ابن الأثير: "اعلم أنّ الإسناد في الحديث هُوَ الأصل، وعليه الاعتماد، وبه تعرف صحته وسقمه".[١] وهذا المعنى مقتبس من عبارات المتقدمين، فقد قال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل ؟!"[٢] وهذا أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج يقول: "إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد".[٣] وقال عَبْد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".[٤] فالإسناد أعظم وسيلة استعملها الْمُحَدِّثُوْنَ من لدن الصَّحَابَة رضي الله عنهم إلى عهد التدوين؛ كي ينفوا الخبث عن حديث النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم، ويبعدوا عَنْهُ ما ليس مِنْهُ.

ولم يقتصر اهتمام المحدِّثين بالإسناد فحسب، بل بلغ اهتمامهم أيضاً بجمع أسانيد الحديث الواحد مبلغاً عظيماً؛ لما لذلك من أهمية كبيرة في ميزان النقد الحديثي، وهو كفيل ببيان الخطأ الصادر عن بعض الرُّوَاة، وبه يتميز الإسناد الجيد من الرديء، قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه".[٥] لذا لا بدَّ لمن أراد دراسة حديث ما أن يجمع طُرُقه، ويتأمل مخارجه، وأحوال رواته، وكلام الأئمة عليه، وهل اتفقوا على إعلاله فيتبع كلامهم؟ أو اختلفوا فيرجح من أقوالهم ما دلت عليه القرائن الترجيحية؟ لأنه لا يُمكن الحكم علي أيِّ حديث بالصحة، أو الحسن، أو الضعف، أو الوضع إلا بعد جمع طُرُقه، ومعرفة موضع التقائها، وإدراك الفوارق بينها، وأين يتحقق مدار الإسناد، واكتشاف المتابعة التامة من القاصرة، وأيضاً النظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم. فقد سأل الإمامُ الترمذي الإمامَ البخاري عن حديث رواه بسنده عن أبي جُحيفة وآخر عن ابن عباس رضي الله عنهما: "شيبتني هود وأخواتها".[٦] أيهما أصح؟ فقال البخاري: "دعني أنظر"، ولم يقض فيه بشيء.[٧] وفي هذا البحث أردتُّ أن أبيِّنَ أهميّة هذه القاعدة، ومدى دوْرها، وفوائد تطبيقها عند الحكْم على الحديث، وعنونته بـ: "جمْع طُرُق الحديث الواحد عند الحكم عليه – دراسة تأصيلية".

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:

الأولى، دار التراث،القاهرة، مصر،١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

١.الجزري، المبارك بن محمد "جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم" (٧٤/١)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢.البغدادي، أحمد بن علي "شرف أصحاب الحديث" (ص٨٨)، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣.الأندلسي، يوسف بن عبد الله بن عبد البر "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (٥٧/١)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، وآخر، بدون طبعة، وزارة الأوقاف المغربية، المغرب، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤.البغدادي، أحمد بن علي "شرف أصحاب الحديث"(ص٨٦)

٥.العراقي، عبد الرحيم بن الحسين "التبصرة والتذكرة" (١/ ٢٢٧)، تعليق: محمد الحسيني، بدون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٦.أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى "الشمائل المحمدية" (ص٢١ رقم٤١)، تحقيق: عزت عُبيد الدَّعاس، الطبعة الثانية، دار الحديث، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. وأبو يعلى، أحمد بن علي "مسند أبي يعلى الموصلي" (١٨٤/٢ رقم٨٨٠)، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. والطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (٤٩٨/١٥ رقم ١٧٧٧٤)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء الحديثة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. وصحَّحه الألباني، محمد ناصر الدين في "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (٦٩٢/١ رقم٣٧٢٠)، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧.الترمذي، محمد بن عيسى "علل الترمذي الكبير" (ص٣٥٧ -٣٥٨ رقم٦٦٤ ورقم٦٦٥)، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخران، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١. إبراز أهمية جمع طُرُق الحديث الواحد عند الحكم عليه؛ لكونه الركيزة الأساسية في الحكم الدَّقيق على الحديث صحة وضعفاً.
٢. بيان المنهج الذي درج عليه كثير من المحققين – في هذا العصر – لكتب السُنَّة النَّبويّة عند حُكمهم على الأحاديث، وهو اقتصارهم على السند الواحد، دون البحث والتقصي عن الأسانيد الأخرى التي ورد بها ذات المتن.
٣. بيان عناية علماء الحديث المتقدمين بجمع طُرُق الحديث الواحد، ومعرفة الفوائد المترتبة على ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع البحث إلى أسباب عديدة، منها:

١. حاجة المكتبة الحديثية إلى المزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة ببيان أهميَّة جمع طُرُق الحديث الواحد عند الحكم عليه.
٢. الإقبال الكبير من بعض المعاصرين على تخريج الأحاديث الواردة في كتب المتقدمين، والحكم عليها من غير معرفة تامة بالضوابط والمعايير التي لا بدَّ من مُراعاتِها عند الحكْم على الأحاديث.
٣. إدراكُ الباحثِ – من خلال اطلاعه على كثير من كتب السُنَّة المحققة، ودراسته الجامعية الطويلة في تخصص الحديث وعلومه – حاجةَ المحققين المعاصرين، وطلاب الجامعات المختصين في علم الحديث لمعرفة أهميَّة جمع طُرُق الحديث الواحد عند الحكم عليه، والسير على منهج المتقدمين في حكمهم على الأحاديث.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

١. إحياء قاعدة "جمع طُرُق الحديث الواحد عند الحكم عليه" وإرساؤُها في أذْهان المشتغلين بتحقيق كُتُب الأئمَّة، والحُكْم على أحاديثها، في نهضة حديثيّة غابت عن أذهان الكثير منهم.
٢. إبراز الحقيقة العلمية القائلة: "الباب إذا لم تُجمع طُرُقه لم يتبين خطؤه".
٣. بيان الخطأ الذي سار عليه كثير من المعاصرين المشتغلين بالتخريج في حُكمهم على الأحاديث، وسبب وقوعهم في ذلك.

الدِّراسات السَّابقة:

بعد البحث والتقصي لم يقف الباحث – في حدود بحثه – على أيِّ دراسة تناولت الكلام على أهميَّة جمع طُرُق الحديث الواحد عند الحكم عليه، وعناية العلماء به، والفوائد المستفادة منه. لكنَّه عثر على دراسة لا تقل أهميةً عن هذه الدِّراسة بل إنَّ الدراستين تتكاملان فيما بينهما. وهي بعنوان: "مهارات جمع طُرُق الحديث".[1] للباحث: د.إبراهيم بن عبد الله اللاحم، حيث قسَّم دراسته إلى مقدمة، وثمانية مباحث، وضمَّن كل مبحث مهارة واحدة، وكانت على النحو الآتي: المبحث الأول: إتقان كتابة الرسم التوضيحي. المبحث الثاني: التفريق بين أسانيد مؤلف المصدر وأسانيد الرواة عنه. المبحث الثالث: تمييز الرواة. المبحث الرابع: فهم مسارات الأسانيد حين يختصرها المؤلفون. المبحث الخامس: فهم بيانات فروق المتن والإسناد عند المؤلفين. المبحث السادس: إجادة التعامل مع الطرق المعلقة. المبحث السابع: اعتماد مدارات الحديث أساساً لجمع طُرُقه. المبحث الثامن: إتقان معالجة التحريف والسقط في الأسانيد والمتون.

١.نُشرت في مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم، المجلد (٥) العدد (٢) ص٥٦٩-٦٢٨ رجب١٤٣٣هـ/مايو٢٠١٢م.

خطَّة البحث:

وتشتمل على: مقدِّمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة.

المقدِّمة تشتمل على أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والهدَف منه، وخطَّة البحث، ومنهجه.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم الطُّرُق لغةً واصطلاحاً.

أولاً: مفهوم الطُّرُق في اللُّغةِ.

ثانياً: مفهوم الطَّريق اصطلاحاً.

ثالثاً: مفهوم الطَّريق في استعمالِ المحدِّثين.

المطلب الثاني: مفهوم الحديث لغةً واصطلاحاً.

أولاً: مفهوم الحديث في اللُّغةِ.

ثانياً: مفهوم الحديث في اصطلاح المحدِّثِين.

المبحث الأول: أهمية جمع طُرُق الحديث الواحد

المبحث الثاني: عنايةُ المحدِّثين بجمْع طُرُق الحديث الواحد.

المبحث الثالث: فوائد جمع طُرُق الحديث الواحد.

المبحث الرابع: بيان حال كثير من المحقِّقين المشتغلين بالتخريج في هذا العصر.

المبحث الخامس: نماذج لجمع طُرُق الحديث الواحد عند أئمة الحديث.

الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

وقد كان منهجي في البحث على النحو الآتي:

١. استخراج النصوص الدّالة على أهمية جمع طرق الحديث الواحد، والعناية به من مظانها.

٢. الرجوع إلى بعض كتب الحديث المسندة، والعلل، والتخريج؛ لمعرفة مدى عناية العلماء بجمع طرق الحديث الواحد.

٣. جمع الفوائد المترتبة على جمع طرق الحديث الواحد عند الحكم عليه من أمهات كتب علوم الحديث.

٤. الاطلاع على العديد من كتب الأحاديث المحققة، للوقوف على طريقة محققيها في الحكم على أحاديثها.

٥. ذكر نماذج لجمع طرق الحديث الواحد من الكتب الآتية: (صحيح مسلم – العلل للدرقطني – البدر المنير لابن الملقن).

التمهيد:

المطلب الأول: مفهوم الطُّرُق لغةً واصطلاحاً.

أولاً: مفهوم الطُّرُق في اللُّغةِ.

الطُّرُق: جمع طريق، وللطَّريق في اللغة عدة معان:

١. جاء بمعنى: السبيل، يُذكَّر ويُؤنَّث. تقول: الطريق الأعظم، والطريق العظمى، والجمع أَطْرِقة وطُرُق. قال الأَعشى:

فلمّا جَزَمتُ به قِرْبَتي
تَيَمَّمْتُ أَطْرِقَةً أَو خَلِيفَا.[1]

وفي حديث سَبْرة: "أَنَّ الشيطان قَعَد لابن آدم بأَطْرِقة"[2] هي: جمع طريق على التذكير؛ لأَن الطريق يذكَّر ويُؤنث فجمعه على التذكير: أَطْرِقة كرغيف

١.الجوهري، إسماعيل بن حماد "الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية" (٢٦٥/٤)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢.أخرجه أحمد بن حنبل الشيباني "المسند" (٤٨٣/٣)، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ. والنسائي، أحمد بن شعيب "السنن" (٢١/٦ رقم٣١٣٤)، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، الطبعة الثانية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٨٦م. والطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير"(١١٧/٧ رقم٦٥٥٨)،وصحَّحه الألباني، محمد ناصر الدين "صحيح الجامع الصغير" (رقم١٦٥٢). الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

وأَرْغِفة، وعلى التأْنيث: أَطْرُق كيمين وأَيْمُن.[١]

٢- يُطلق على: ما بين السِّكَّتين من النَّخل، قال أبو حنيفة: يُقال له بالفارسيّة: الرَّشوان.[٢]

٣- وقيل: هو أطول ما يكون من النَّخل، بلغة اليمامة واحدته طريقة، قال الأعشى:

طَرِيقٌ وجَبَّارٌ رِواءٌ أُصُولُهُ عليه أَبابِيلٌ مِنَ الطَّيْر تَنْعَبُ[٣]

٤- وقيل: هو ضرب من النَّخل. قال الأعشى:

وكلّ كُمَيْتٍ كجِذْعِ الطَّرِيـ قِ يَجْرِي على سَلِطاتٍ لُثُمْ[٤]

ثانياً: مفهوم الطريق في الاصطلاح.

عرَّف الجرجاني الطريق بأنه: ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب.[٥]

ثالثاً: مفهوم الطَّريق في اصطلاح المحدِّثين.

تُستعمل كلمة الطَّريق في اصطلاح المحدِّثين بمعنيين:

المعنى الأول: يُطلق ويراد به السَّند أو الإسناد.

قال القاري: "والمراد بالطَّريق: الإسناد"[٦]، ثمَّ فسَّر هذا المعنى في موضع آخر بقوله: "المراد بالطَّريق: ما يُوصل إلى المتن"[٧] ثمَّ كان أكثر إيضاحاً حين قال: "المراد بالطَّريق: رجال الإسناد"[٨]، وجمع الطَّريق طُرق وهي: الأسانيد[٩] ويقول أبو عبد الله الحنفي: "الظاهر أن الطريق عندهم بمعنى المستند، وقد يُقال: الطريق على السند وعلى رجاله"[١٠] بل جاء هذا المعنى للطَّريق في كتب علماء الحديث فهذا ابن طاهر عندما تحدث عن شرط البخاري ومسلم في الصحيحين قال: "فشرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد وصح ذلك الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه"[١١]، بل نجد أنَّ ابن بهادر قد عبَّر بالطريق بدل الإسناد في قوله: "وأنه ليس لهذا المتن سوى هذا الطريق الواحد".[١٢]

المعنى الثاني: يُطلق ويراد به الوجه.

وكتب العلل والمصطلح مليئة بهذا المعنى؛ فقد قال أبوعيسى الترمذي: "كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث

١.ابن منظور، محمد بن مكرم "لسان العرب" (٢١٨/١٠)، الطبعة الأولى،دار صادر، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢.الزَّبيدي، محمد بن مرتضى الحسيني "تاج العروس" (٨٤/٢٦)، تحقيق: علي شيري، بدون طبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٣.المرجع السابق (٢٢٣/١٠).
٤.ابن سيده، علي بن إسماعيل "المحكم والمحيط الأعظم" (١٥/٣)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
٥.الجرجاني، علي بن محمد "التعريفات" (ص١٤١)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٦.القاري، علي بن سلطان "شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر" (ص١٥٩)، تحقيق: محمد وهيثم نزار تميم، بدون طبعة، دار الأرقم، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٧.المرجع السابق (ص١٦٠).
٨.المرجع السابق (ص٥٤٣).
٩.المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر" (٢٣٤/١)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية ١٩٩٩م.
١٠.الكَافِيجي، محمد بن سليمان "المختصر في علم الأثر" (ص١٦٣)، تحقيق: علي زوين، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٠٧هـ
١١.المقدسي، محمد بن طاهر "شروط الأئمة الستة" (ص١٣-١٤)، عناية: طارق السعود، الطبعة الثانية، دار الهجرة، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٢.الزَّركشي، محمد بن جمال بن بهادر "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (٢٦٦/٢)، تحقيق: د.زين العابدين بن محمد بلا فريج، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

حسن"[١] وعندما عرَّف الحافظ البرديجي المنكر قال: "هو الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه ولا من وجه آخر".[٢]

المطلب الثاني: مفهوم الحديث لغةً واصطلاحاً.

أولاً: مفهوم الحديث لغة.

للحديث في اللغة ثلاثة معانٍ:

١. الحَدِيثُ: نَقِيضُ القَدِيمِ. يُقَالُ: أَخَذَنِي ما قَدُمَ وما حَدُثَ، ولا يُضَمُّ حَدُثَ في شَيءٍ مِنَ الكَلامِ إلاَّ في هذا الموضِعِ، وذلك لمكان قَدُمَ، على الازدِوَاجِ.[٣] فعليه يكون الحديث بمعنى: الجديد من الأشياء.[٤]

٢. الحَدِيثُ: الخَبَرُ، يأتِي عَلَى القَلِيْلِ والكَثِيْرِ، ويُجْمَعُ عَلَى أَحَادِيثَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.[٥]

٣. الحَدِيثُ: ما يُحَدِّثُ به المحدِّثُ تَحْدِيثاً، وقد حَدَّثه الحديثَ وحَدَّثَه به[٦] والمحادَثَةُ، والتَّحَادُثُ، والتَّحَدُّثُ، والتَّحْدِيثُ مَعْرُوفاتٌ[٧]، أي: الكَلام.

ثانياً: مفهوم الحديث اصطلاحاً.

للعلماء في تعريف الحدِيث اصطلاحاً قولان:

١. ذهب جمهور المحدِّثين إلى أنَّ الحديث هو: أقوال النَّبي صلى الله عليه وسلم – سوى القرآن – وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخَلْقِية، والخُلُقِية، وسائر أخباره سواءً كان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وكذلك أقوال الصحابة والتابعين، وأفعالهم.[٨] وعليه يكون الحديث شاملاً للمرفوع، والموقوف، والمقطوع.

٢. وقيل: الحديث هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً له، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفةً حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام.[٩] فيطلق على المرفوع فقط.

المبحث الأول: أهمية جمع طرق الحديث الواحد عند الحكم عليه

إنَّ الناظر في كتب المحدِّثين والمتَتَبِّعَ لطريقتهم في التصحيح والتضعيف، يستوقف نظره ولوع علماء الحديث ونُقَّاده بجمع طُرُق الحديث الواحد، واستقصاء الأسانيد التي ورد بها، وحصر طرقه ومخارجه التي أتى منها، وبلغ منهم ذلك أَنْ حَمَلَ بعضَ مَنْ لم يعرف مسلك المحدِّثين على وصفهم بزوامل للأسفار؛ وذلك لما رآهم لا يكتفون بالسند الواحد للحديث حتى يضموا إليه غيره، وكانوا يفرحون بذلك؛ لأنَّه الطريق إلى معرفة هذا الحديث والحكم الصحيح عليه، يقول الإمام عبد

١.الترمذي، محمد بن عيسى "العلل" (٧٥٨/٥)، مطبوع بآخر المجلد الخامس من السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ–١٩٧٥م.

٢.ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن "علوم الحديث" (ص٨٠)، تحقيق: نور الدين عتر، بدون طبعة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.

٣.الجوهري، إسماعيل بن حماد "الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية" (٤١٣/١).

٤.ابن منظور، محمد بن مكرم "لسان العرب" (١٣٣/٢).

٥.الجوهري، إسماعيل بن حماد "الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية" (٤١٣/١).

٦.ابن منظور، محمد بن مكرم "لسان العرب" (١٣٣/٢)

٧.الجوهري، إسماعيل بن حماد "الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية" (٤١٤/١)

٨.الطيبي، الحسين بن عبد الله "الخلاصة" (ص٣٣)، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م. التهانوي، ظفر بن أحمد "قواعد في علوم الحديث" (ص٢٤)، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، لبنان، ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م.

٩.السخاوي، محمد بن عبد الرحمن "فتح المغيث شرح ألفية الحديث" (١٠/١)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ، القاسمي، محمد جمال الدين "قواعد التحديث" (ص٦١)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.

الله بن المبارك: "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"[١]، بل لا يمكن معرفة أوصاف الحديث، وآفاته، وخطأه، وصوابه، وكل ما يتعلق به سنداً ومتناً، إلا بجمع الطرق، ولهذا يقول ابن معين: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه"[٢]، وقال أيضاً: "اكتب الحديث خمسين مرة، فإنَّ له آفاتٍ كثيرة"[٣]، وقال أيضاً: "لو لم نكتب الحديث من مائة وجه ما وقعنا على الصواب"[٤]، فكلما توسع النَّاقد في جمع الطرق وتتبع الأسانيد التي ورد بها الحديث، كثرت فوائده وضَعُفَ احتمال غَلَطه في الحكم على الحديث، وعَرف من ذلك ما لم يعرفه قبل تتبع طرقه وأسانيده. قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يُتبين خطؤه"[٥]، ويقول الإمام أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يُفَسِّرُ بعضه بعضاً"[٦]. فكل سند للحديث الواحد يأتي بفائدة جديدة في الحكم على الحديث ومعرفة صفته، ولهذا جعل المحدثون الطريق الواحد بمنزلة خبر مستقل، حتى لو كانت الطرق كلها تحكي عن الواقعة نفسها وتحمل المتن نفسه، وكانوا في العد يجعلون كل طريق حديثاً واحداً، وفي هذا المعنى يقول الإمام مسلم بن الحجاج في بيان مسلكه في صحيحه: "إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، على غير تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد؛ لعلة تكون هناك؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة" [٧] فصَرَّح أنَّ الزيادة في الإسناد تقوم مقام حديث تام. ثم إنَّ رواة الأحاديث ليسوا كلهم في مرتبة واحدة من الحفظ والضبط، والإتقان، فيحفظ بعضهم ما لم يحفظ غيره، ويروي بعضهم ما لا يرويه غيره. ولهذا نص المحدِّثون على ضرورة استقصاء طرق الحديث وتتبع أسانيده التي ورد بها، حتى يمكن حصر صيغه واستكمال وقائعه وأجزائه. فكل إسناد من أسانيد الحديث الواحد لا يخلو في الغالب من زيادات في سند الحديث أو متنه. فأسانيد الحديث تتعدد بتعدد رواته ونقلته، والرواة والنقلة – كما ذكرنا – يختلفون في حفظهم واستيعابهم، وقد ينقل بعضهم ما غفل عنه الآخر، ولا سيما في نقل الأحاديث الطويلة ورواية الوقائع المتلاحقة الحوادث، والنوازل المتنوعة المشاهد والمواضع، يقول الإمام مسلم: "فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من

١.البغدادي، أحمد بن علي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/٢٩٦).
٢.ابن معين، يحيى بن معين بن عون "تاريخ ابن معين–رواية الدوري" (٤/٢٧١)، تحقيق: أحمد نور سيف، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
٣) البغدادي، أحمد بن علي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/٢١٢).
٤) الخليلي، الخليل بن عبد الله "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" (٢/٥٩٥)، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.
٥) الأبناسي، إبراهيم بن موسى "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح" (١/٢٠٣)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الطبعة الأولى،مكتبة الرشد، الرياض،السعودية، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.
٦.البغدادي، أحمد بن علي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/٢١٢).
٧.النيسابوري، مسلم بن الحجاج "صحيح مسلم" (١/٤)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧٤هـ–١٩٥٥م.

أضدادهم من الحفاظ... الخ"[١]، وقال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجمع بين طُرُقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[٢]، فمن اقتصر على سند واحد فقد اكتفى برواية واحدة، وعندها قد يكون متن الحديث ناقصاً، وغابت عنه أجزاء كثيرة من الواقعة، أو يقف على الحديث بمعناه دون لفظه، قال إبراهيم الجوهري: "كل حديث لا يكون عندي منه مائة وجه فأنا فيه يتيم"[٣]، وقال الإمام العراقي: "الحديث إذا جُمعت طرقه تَبَيَّن المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات"[٤]، إذن فالواجب جمع طرقِ الحديث، والنظر فيها مجتمعةً، قال أبو حاتم الرازي: "لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً، ما عقلناه"[٥]، وقال الحافظ ابن حجر: "وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق"[٦]، وهذا المسلك هو المعروف عند علماء الحديث بالمتابعات والشواهد، أي: أنَّ المحدث لا يكتفي بالحديث الواحد في مصدر واحد بسند واحد وإنما يبحث له عن أسانيد أخرى، فإن وجدت فالحديث له متابعات وشواهد، وهي مما يتقوى بها الحديث، وإن لم توجد سموه فرداً غريباً. قال الحافظ ابن حجر: "واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع، والمسانيد، والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا ؟ هو الاعتبار".[٧،٨]

المبحث الثاني: عنايةُ المحدِّثين بجمْع طُرُق الحديث الواحد.

لقد اعتنى المحدِّثون عناية بالغة بجمع الطرق والأوجه للحديث الواحد، والمقارنة بينها، للوصول إلى الصواب والأشبه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم من صحة وضعف، وللوقوف على خطأ الراوي وصوابه والاطلاع على أوهام الثقات والعلل الخفية في الحديث، فلا يحكمون على الحديث إلا بعلم ويقين، وبعد سبر ونظر وبحث وتنقيب وتعب وعناء. فقد ذكر ابن حجر كلاماً نفيساً للإمام البخاري في تعليل حديث، ثم قال: "وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه".[٩]

١.النيسابوري، مسلم بن الحجاج "كتاب التمييز" – ملحق بكتاب منهج النَّقد عند المحدثين – (ص٢٠٩)، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة، مكتبة الكوثر، الرياض، السعودية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢.البغدادي، أحمد بن علي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/٢٩٥).

٣.الذَّهبي، محمد بن أحمد "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" (١/٣٥)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بدون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٤.العراقي، عبد الرحيم بن الحسين "طرح التثريب في شرح التقريب" (٧/١٨١)، بدون طبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٥.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" (٢/١٤٩)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦.العسقلاني، أحمد بن علي "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" (ص١١٣)، تحقيق: د.عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير، الرياض، السعودية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٧.المرجع السابق (ص٩٠).

٨.أفدت في هذا المبحث كثيراً من كتاب "جهود علماء المسلمين في تمييز صحيح السيرة النبوية من ضعيفها" (ص٤-٧)، للدكتور/عبد الكريم بن زيد عكوي، الطبعة الأولى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٥هـ.

٩.العسقلاني، أحمد بن علي "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/٧٢٦)، تحقيق: د.ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الثالثة، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

يقول الإمام علي بن المديني – الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: كان علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل[١]– : "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة".[٢]

إنَّ جمع طُرُق الحديث الواحد لا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظا واسعاً، وذكاء وفطنة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ومعرفة تامة بمراتب الرواة عامة، ومراتب الثقات خاصة، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، قال العلائي: "ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات... الخ"[٣] بل لا يقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده، إلا من جمع متفرقه، وألَّف مشتته، وضم بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه. قال الخطيب البغدادي: "قَلَّ من يتمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستثير الخفي من فوائده، إلا من جمع متفرقه، وألَّف متشتته، وضم بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه، فإنَّ ذلك الفعل مما يُقَوِّي النَّفس، ويُثَبِّت الحفظ، ويُذْكي القلب، ويَشْحذُ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه ويوضح الملتبس".[٤]

ومن الحفاظ المتقدمين الذين لهم اهتمام بالغ، وعناية تامة بجمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد – على سبيل المثال – الأئمة البخاري، ومسلم، في صحيحيهما مع اشتراط الصحة، وابن خزيمة والنسائي في السنن الكبرى وغيرهم. فنرى الإمام البخاري يذكر الحديث الواحد من عدة طرق إما في مكان واحد بصيغة التحويل (ح)، أو في عدة أماكن حسب ما يقتضيه فقهه – وهو الغالب –، وأمَّا الإمام مسلم فيسوق الحديث الواحد بتنسيق بديع في مكان واحد من عدة طرق، سواء بصيغة التحويل أو بأسانيد مستقلة. قال الإمام السيوطي: "واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة؛ فَسَهل تناوله، بخلاف البخاري فإنَّه قطعها في الأبواب؛ بسبب استنباطه الأحكام منها، وأورد كثيراً منها في مظنته"[٥]، وهكذا صنيع الإمام ابن خزيمة الذي أكثر استعمال صيغة التحويل (ح) في صحيحه لجمع الطرق والأوجه للحديث الواحد في مكان واحد، وقد ذكر حديث عائشة رضي الله عنها "أنها كانت تفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم"، من أكثر من خمس وعشرين طريقاً[٦]، وأما النَّسائي فله عناية خاصة بهذا الجانب، يقول السيد جمال الدين: "صنف في أول الأمر كتاباً يُقال له: السنن الكبرى للنسائي وهو كتاب جليل لم يُكتب مثله في جمع طرق الحديث"[٧]، فهو يذكر

١.ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد "تقدمة الجرح والتعديل" (ص٣١٩)، بدون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٢.البغدادي، أحمد بن علي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/٢٥٧)، تحقيق: د.محمود الطحان، بدون طبعة، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣.العسقلاني، أحمد بن علي "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٢/٧١٢).
٤.البغدادي، أحمد بن علي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/٢٨٠)
٥.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" (١/٩٥)
٦.ابن خزيمة، محمد بن إسحاق "صحيح ابن خزيمة" (١/١٤٥ -١٤٧ رقم٢٨٨-٢٩٠)، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، بدون طبعة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٧.القاري، علي بن سلطان "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (١/٧٤)، تحقيق: جمال عيتاني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

الحديث الواحد من عدة طرق مختلفة، ويبوب لبيان اختلاف ألفاظ الناقلين للخبر فيقول مثلاً: "ثواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين في ذلك" وسرد تحته خمس عشرة رواية[١]، ويقول: "الحجامة للصائم وذكر الأسانيد المختلفة فيه" وسرد تحته أكثر من مائة طريق.[٢]

ومن كتب السُنَّة التي اعتنت بجمع طرق الحديث الواحد: صحيح ابن حبان للإمام أبي حاتم البستي فقد ذكر حديث: "كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ و يُنَصِّرَانِهِ و يُمَجِّسَانِهِ" من طريق حُميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً، ثم قال: "ذكر الخبر المدْحِض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به حميد ابن عبد الرحمن"، وأورده من طريقين آخرين عن أبي هريرة مرفوعاً.[٣] وفي موضع آخر قال: "ذكر الخبر المدْحِض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به سهيل بن أبي صالح" وأورد تحته حديثاً لسليمان بن بلال تابع فيه سهيل بن أبي صالح.[٤] والمعجم الكبير للإمام الطبراني فقد اشتمل على بيان اختلاف الرواة في مروياتهم، وقد يبوب على ذلك أحياناً كما صنع في مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال: "الاختلاف عن الأعمش في حديث عبد الله في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بمنىً"[٥]، وفي موضع آخر قال: "الاختلاف عن الأعمش في حديث عبد الله أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر ما ينصرف من الصلاة عن شماله".[٦]

وممن اعتنى – بدقة فائقة – بجمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد أصحاب كتب العلل؛ لحاجة الوقوف على علة الحديث، فمن نظر في كتبهم يلاحظ اشتمالها على ذكر طرق الحديث المختلفة، والمقارنة بينها، وذكر اختلاف الرواة فيما بينهم، حيث اهتم أصحابها بهذه المسألة اهتماماً بالغاً، وجعلوها من أهم معايير نقد الحديث والحكم على الرجال عندهم. ومن هؤلاء الأئمة: الإمام يعقوب بن شيبة السدوسي في مسنده المعلل، وعلي بن المديني، وابن أبي حاتم، والدارقطني وغيرهم في عللهم، وكتاب الدارقطني يُعد الأجل والأنفع في هذا الفن[٧]، وطريقتهم أنهم يجمعون الحديث الواحد من طرق متعددة وأوجه مختلفة، ثم ينصون على علة الحديث، والوجه الصواب أو الأشبه منها، وقد ذكر الحافظ الدارقطني لحديث فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها "في الاستحاضة" أكثر من ثمانين طريقاً[٨]، ولحديث أم كرز رضي الله عنها "في

١.النَّسائي، أحمد بن شعيب "السنن الكبرى" (١/٤٥٨-٤٦٣ رقم١٤٦٧-١٤٨٢)، تحقيق: د.عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٢.المرجع السابق (٢/٢١٦ – ٢٣٨ رقم ٣١٣٣ – ٣٢٤٤).
٣.البستي، محمد بن حبان "صحيح ابن حبان" (١/٣٣٦-٣٣٩ رقم١٢٨-١٣٠)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤.المرجع السابق (١/٣٨٤ – ٣٨٦ رقم ١٦٦ – ١٦٧).
٥.الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (١٠/١١٥).
٦.المرجع السابق " (١٠/١٢٠).
٧.قال ابن كثير – بعد أن ذكر عدداً من كتب العلل –: "وقد جمع أزمّة ما ذكرناه كُلَّه الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجلّ كتاب، بل أجلّ ما رأيناه وُضع في هذا الفنّ، لم يُسبق إلى مثله، وقد أعجز من يُريد أن يأتي بشكله، فرحمه الله وأكرمَ مثواه"أهـ. ابن كثير، إسماعيل بن عمر "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" (١/١٩٨)، شرح: أحمد شاكر، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٨.الدارقطني، علي بن عمر "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١٤/١٣٧-١٤٤ رقم٣٤٨٤)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ١٤٢٧هـ.

العقيقة" أكثر من ستين طريقاً[١]، وكذلك ممن حرص على جمع طرق الحديث الواحد واستيعاب أسانيده، أصحاب كتب التخريج، كالزيلعي في نصب الراية، وابن الملقن في البدر المنير، وابن حجر في كتبه في التخريج.

وقد كان حفاظ الحديث يهتمون كثيراً بجمع طرق الحديث الواحد لا للتكثير بل لمعرفة الخطأ من الصواب، يدل على ذلك ما أورده الخطيب البغدادي من طريق أبي يعلى أحمد بن علي قال: سمعت الحارث بن سريج يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: "ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان الثوري حدث يوماً عن حماد بن أبي سليمان، عن عمرو بن عطية، عن سلمان الفارسي قال: البصاق ليس بطاهر، فقلت: يا أبا عبد الله، هذا خطأ، فقال لي: كيف؟ عمن هذا؟ قلت حماد عن ربعي، عن سلمان، قال: من يحدث به عن حماد؟ قلت: حدثنيه شعبة عن حماد، عن ربعي، قال: أخطأ شعبة فيه، ثم سكت ساعة، ثم قال: وافق شعبة على هذا أحد؟ قلت نعم، قال: من؟ قلت: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وحماد بن سلمة، فقال: أخطأ حماد هو حدثني عن عمرو بن عطية، عن سلمان، قال عبد الرحمن فوقع في نفسي، قلت: أربعة يجتمعون على شيء واحد، يقولون: عن حماد، عن ربعي، فلما كان بعد سنة أخرى، سنة إحدى وثمانين ومائة، أخرج إلي غندر كتاب شعبة فإذا فيه: عن حماد عن ربعي، وقد قال حماد مرة: عن عمرو بن عطية، قال عبد الرحمن: فقلت: رحمك الله يا أبا عبد الله، كنت إذا حفظت الشيء لا تبالي من خالفك".[٢] وبمثله: ما أخرجه ابن حبان البستي في كتاب المجروحين بسنده حيث قال: "سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي يقول: جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: سمعتها من أحد ؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك، فقال: إنما هو دِرْهَم، وانحدرْ إلى البصرة واسمعْ من التبوذكي، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمعْ هذه الكتب من أحد؟! قال: سمعتُها على الوجه من سبعة عشر نفساً، وأنت الثامن عشر، فقال: وماذا تصنع بهذا ؟ فقال: إنَّ حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردتْ أن أميِّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيتُ أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمتُ أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافه، علمتُ أن الخطأ منه لا من حماد، فأميِّز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أُخطئ عليه".[٣]

المبحث الثالث: فوائد جمع طُرُق الحديث الواحد عند الحكم عليه

لجمع طُرُق الحديث الواحد في مكان واحد بسياق واحد، والموازنة بينها، فوائد كثيرة غفل عنها الكثير من المحققين في زمننا هذا، من أبرزها الآتي:

١. معرفة حال الحديث صحة وضعفاً. وهي أهم الفوائد، بل هي ثمرته.

قال العلائي: "الحكم على الحديث... لا يتأتى إلا

١.المرجع السابق (١٥/٣٩٤-٤١٠ رقم٤١٠١).
٢.البغدادي، أحمد بن علي "تاريخ بغداد" (٩/١٦٨)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ.
٣.البستي، محمد بن حبان "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" (١/٣٢)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، بدون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

بعد جمع الطرق، وكثرة التفتيش"[١]، وقال بعضهم: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يوقف على صحة الحديث ولا على سقمه".[٢]

٢. الوقوف على علة الحديث، إذ لا يمكن الكشف عنها إلا بجمع طرق الحديث المختلفة في سياق واحد، والنظر في كل راو من طبقات الإسناد هل تفرد؟ أو خالف؟ قال الخطيب البغدادي: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط".[٣]

٣. معرفة اتصال السند، وانقطاعه، ومعرفة نوع الانقطاع من تدليس، أو عضل، أو إرسال، والترجيح بين الوقف والرفع، والوصل والإرسال؛ لذا قال القاسمي: "فإنَّه إذا جمع طرق الحديث يظهر أنه كم من مرسل لا أصل له، وكم من مرسل يخالف مسنداً".[٤]

٤. تحقيق السند، ويشمل: استدراك السقط، وتحرير التحريف، وتصحيح التصحيف. قال الإمام علي بن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه".[٥] أي: لم ندرك موضع الخطأ من الصواب.

٥. الوقوف على فوائد حديثية كـ: تصريح المدلس بالسماع، وتعيين المبهم، وتوضيح المهمل في الإسناد أو المتن.

٦. الوقوف على مدار الحديث، ومعرفة عدد المخالفين والموافقين.

٧. الاطلاع على دخول حديث في حديث، أو وهم واهم، لا سيما أوهام الثقات، وهو موضوع العلل الخفية.

٨. الوقوف على زيادة الثقة، ومعرفة القرائن المحيطة بها، التي تعين على قبول تلك الزيادة أو ردِّها.

٩. تحقيق المعنى الصحيح للحديث، وتفسير النصوص لبعضها؛ لذا قال الإمام أحمد: "الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"[٦]، وقال العراقي: "الحديث إذا جُمعت طرقه تَبَيَّن المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية ونترك بقية الروايات".[٧]

١٠. الوقوف على الحديث الغريب متناً وإسناداً، وهو الذي تفرد به الصحابي، أو تفرد به راوٍ دون الصحابي.

١١. الوقوف على الاختلافات الحاصلة في الأسانيد والمتون.

١٢. معرفة القلب، والإدراج، والاضطراب الحاصل في الأسانيد والمتون.

١٣. كشف أوهام الرواة وأخطائهم.

١٤. معرفة الزيادة والنقص بين الروايات.

١٥. معرفة من روى عن المختلط قبل اختلاطه من بعده.

المبحث الرابع: بيان حال كثير من المحقِّقين المشتغلين بالتخريج في هذا العصر.

إنَّ الحكم على الحديث، وبيان صحيحه من سقيمه، وجيده من رديئة، ومقبولة من مردوده، والكشف عن علته ليس بأمر هين، بل يتطلب من المحقق أو الباحث

١.الزَّركشي، محمد بن جمال بن بهادر "النكت على مقدمة ابن الصلاح" (٢٦٦/٢).
٢.السخاوي، محمد بن عبد الرحمن "فتح المغيث شرح ألفية الحديث" (٣٧٠/٢).
٣.البغدادي، أحمد بن علي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢٩٥/٢).
٤.القاسمي، محمد جمال الدين "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث" (ص٣٣٤).
٥.الأبناسي، إبراهيم بن موسى "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح" (٢٠٣/١).
٦.البغدادي، أحمد بن علي "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢١٢/٢).
٧.العراقي، عبد الرحيم بن الحسين "طرح التثريب في شرح التقريب" (١٨١/٧).

أو المصحح والمضَعِّف هِمَّة عالية، وجهداً بالغاً، وعلماً واسعاً، ونظراً دقيقاً مع معرفة طرق المتقدمين في النقد والتعليل. ولكن – مع الأسف – نجد كثيراً من المشتغلين بالتخريج في هذا العصر يكتفون في الحكم على الحديث بالنظرة العابرة في إسناده من غير جمع طرقه، والمقارنة بينها، فإذا وجدوا إسناداً رواته ثقات حكموا على الحديث بأنَّه حديث صحيح، وإذا وجدوا إسناداً فيه راو ضعيف حكموا عليه بأنَّه ضعيف، وهذه نظرة غير دقيقة لا يعتبرها المحققون من علماء الحديث، ولا يكتفون بها، ولا يغترون بظاهرها، وإنما يتتبعون طرقه؛ لأن الراوي – وإن كان ثقة – قد يخطئ ويهم في حديث بخصوصه، ولا سبيل إلى معرفة أوهام الثقات سوى جمع طرق الحديث، والمقارنة بينها، والنظر في أقوال النُقَّاد. بل إنَّ البعض من هؤلاء، يظن الواحد منهم أن تكثير العزو إلى المصادر الحديثية هو الغاية والهدف من التخريج، فيثقلون الكتب بتكثير المصادر، ويتسرعون في الحكم عليه من غير مراعاة لضوابط التخريج، والجرح والتعديل، ومن غير مقارنة بين طرق الحديث مع الإهمال والإغفال عن أقوال النُقَّاد في ذلك الحديث، بل أشد من ذلك أننا نجد بعض المنتسبين إلى التحقيق – مع قلة علمه، وقصور فهمه – يتجرأ على كبار النقاد والحفاظ كعلي بن المديني فيخطئه، وينسب الوهم إليه! والله المستعان. إذن يجب على المشتغل بهذا العلم الجليل أن يبذل كامل جهده في جمع طرق الحديث، ويتتبع أقوال العلماء فيه، ويدقق النظر مراراً وتكراراً، وعليه أن يُدرك عظم هذا الأمر، وخطورة الكلام فيه بلا علم، فلا يستعجل، ولا يتسرع في الحكم على الحديث، بل يتأنى، ويقف قليلاً، ويتذكر أنَّه بحكمه هذا قد يحلل حراماً أو يحرم حلالاً، وأنَّه ينسب هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو ينفيه عنه، ويتذكر أنَّ قوماً سوف يأخذون قوله، ويعملون بحكمه، وأنَّه مسؤول عن هذه الجُرْأة أمام الله عز وجل يوم القيامة.

المبحث الخامس: نماذج لجمع طُرُق الحديث الواحد عند أئمة الحديث

تبيَّن لنا من الكلام على عناية الأئمة بجمع طرق الحديث الواحد أنَّ المصنفات التي اهتمت بجمع طُرُق الحديث على ثلاثة أنواع وهي كالآتي:

النوع الأول: أشهر كتب الحديث المسندة. كـ (الصحيحين – سنن النسائى الكبرى – صحيح ابن خزيمة – صحيح ابن حبان – المعجم الكبير للطبراني) وغيرها.

النوع الثاني: كتب العلل.

النوع الثالث: كتب التخريج.

لذا رأيت أن أسوق نموذجاً واحداً لكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة – كون الأمثلة شتى يضيق المقام عن حصرها – لأبيِّن للقارئ الكريم طريقة أئمة الحديث في جمع الطرق، وكيفية عرضها.

النموذج الأول:

اهتم كثير من أصحاب كتب الحديث المسندة بجمع الطُرُق وسردها في مكان واحد ليسهل عليه النظر فيها، والحكم على الحديث من خلالها، وممن له اليد الطولى في ذلك الإمام مسلم بن الحجاج في صحيحه، فهو يسوق الحديث الواحد بتنسيق بديع في مكان واحد من عدة طرق، سواء بصيغة التحويل أو بأسانيد مستقلة، مع المحافظة على أداء الألفاظ كما هي دون تقطيع. يقول ابن حجر: "حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم

مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه".[١]

وقال الإمام السيوطي: "واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فسهَّل تناوله، بخلاف البخاري فإنَّه قطعها في الأبواب؛ بسبب استنباطه الأحكام منها، وأورد كثيراً منها في مظنته".[٢] فقد أخرج مسلم في صحيحه[٣] حديث: "أَرْبَعٌ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحِدَأَةُ[٤] وَالْغُرَابُ والفارة وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".[٥] بعدة روايات وألفاظ من ثلاث طُرُق عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الطريق الأولى: عن عائشة رضي الله عنها، ورواه عنها من ثلاثة وجوه.

الوجه الأول: من طريق القاسم بن محمد عنها.

قال: حدثنا هَارُونُ بن سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بن عِيسَى قالا: أخبرنا بن وَهْبٍ أخبرني مَخْرَمَةُ بن بُكَيْرٍ عن أبيه قال: سمعت عُبَيْدَ اللَّهِ بن مِقْسَمٍ يقول: سمعت الْقَاسِمَ بن مُحَمَّدٍ يقول: سمعت عَائِشَةَ زَوْجَ النبي صلى الله عليه وسلم تَقُولُ سمعت رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقول: "أَرْبَعٌ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ يُقْتَلْنَ في الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحِدَأَةُ، وَالْغُرَابُ، والفارة، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".[٦]

الوجه الثاني: من طريق سعيد بن المسيب عنها.

قال: وحدثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ حدثنا غُنْدَرٌ عن شُعْبَةَ ح وحدثنا بن الْمُثَنَّى وبن بَشَّارٍ قالا: حدثنا محمد بن جَعْفَرٍ، حدثنا شُعْبَةُ قال: سمعت قَتَادَةَ يحدث عن سَعِيدِ بن الْمُسَيَّبِ عن عَائِشَةَ رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قال: "خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ في الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ[٧]، والفارة، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحُدَيَّا".[٨]

الوجه الثالث: من طريق عروة بن الزبير عنها.

وعن عروة: رواه هشام بن عروة، والزهري.

وعن الزهري: رواه معمر، ويونس.

وعن معمر: رواه يزيد بن زريع، وعبد الرزاق.

أولاً: رواية هشام بن عروة عن أبيه عنها.

قال: وحدثنا أبو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ حدثنا حَمَّادٌ – وهو ابن زَيْدٍ – حدثنا هِشَامُ بن عُرْوَةَ عن أبيه عن عَائِشَةَ رضي

١.العسقلاني، أحمد بن علي "تهذيب التهذيب" (١٢٧/١٠)، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، الهند، ١٣٢٧هـ.

٢.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" (٩٥/١).

٣.النِّيسابوري، مسلم بن الحجاج "الصحيح" (٨٥٦/٢-٨٥٩ رقم ١١٩٨-١٢٠٠).

٤.الْحِدَأَةُ: طائرٌ يَصيدُ الجِرْذَان، ويُقال: إنَّها كانت تَصيدُ لسليمان بن داود، وكانت أصيدَ الطير، فانقطع عنه الصيد لدعوة سليمان. الفراهيدي، الخليل بن أحمد "كتاب العين" (٢٧٨/٣)، تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، الطبعة الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥.العَقُورُ: هو كل سَبُع يَعْقِرُ، أي: يجْرحُ ويَقْتُلُ ويفْتَرِسُ كالأسدِ والنّمِر والذِّئب. سمَّاها كلباً لاشْتِرَاكِها في السَّبُعيَّة. الجزري، مبارك بن محمد بن الأثير "النهاية في غريب الحديث والأثر" (٢٧٥/٣)، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، بدون طبعة المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٦.النيسابوري، مسلم بن الحجاج "صحيح مسلم" (٨٥٦/٢ رقم ٦٦/١١٩٨).

٧.الْأَبْقَعُ: الغُرَابُ الْأَبْقَعُ: الذي فيه سواد وبياض. الجوهري، إسماعيل بن حماد "الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية" (٤٤٢/٣).

٨.النيسابوري، مسلم بن الحجاج "صحيح مسلم" (٨٥٦/٢ رقم ٦٧/١١٩٨).

الله عنها قالت: قال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ، والفارة، وَالْحُدَيَّا، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".(١)

ثانياً: رواية يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن عروة عنها.

قال: وحدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بن عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ حدثنا يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ حدثنا مَعْمَرٌ عن الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت: قال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الفارة، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدَيَّا، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".(٢)

ثالثاً: رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عنها.

قال: وحدثناه عبد بن حُمَيْدٍ أخبرنا عبد الرَّزَّاقِ أخبرنا مَعْمَرٌ عن الزُّهْرِيِّ بهذا الإسناد قالت: "أَمَرَ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ".(٣) ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حديث يَزِيدَ بن زُرَيْعٍ.

رابعاً: رواية يونس عن ابن شهاب – الزهري – عن عروة عنها.

قال: وحدثني أبو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ قالا: أخبرنا بن وَهْبٍ أخبرني يُونُسُ عن بن شِهَابٍ عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْرِ عن عَائِشَةَ رضي الله عنها قالت: قال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "خَمْسٌ من الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَوَاسِقُ تُقْتَلُ في الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَأَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْعَقْرَبُ، والفارة".(٤)

الطريق الثانية: عن ابن عمر رضي الله عنه، ورواه عنه من ثلاثة وجوه.

الوجه الأول: من طريق سالم عنه.

قال: وحدثني زُهَيْرُ بن حَرْبٍ وبن أبي عُمَرَ جميعاً عن ابن عُيَيْنَةَ قال: زُهَيْرٌ حدثنا سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ عن الزُّهْرِيِّ عن سَالِمٍ عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "خَمْسٌ لَا جُنَاحَ على من قَتَلَهُنَّ في الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الفارة، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَأَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ" وقال بن أبي عُمَرَ في رِوَايَتِهِ في الْحُرُمِ وَالْإِحْرَامِ.(٥)

الوجه الثاني: من طريق نافع عنه.

ورواه عن نافع: مالك، وابن جريج، ومحمد بن إسحاق

أولاً: رواية مالك عن نافع عن ابن عمر.

قال: وحدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مَالِكٍ عن نَافِعٍ عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال: "خَمْسٌ من الدَّوَابِّ ليس على الْمُحْرِمِ في قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَأَةُ، وَالْعَقْرَبُ، والفارة، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".(٦)

ثانياً: رواية ابن جريج عن نافع عن ابن عمر.

قال: وحدثنا هَارُونُ بن عبد اللَّهِ حدثنا محمد بن بَكْرٍ حدثنا ابن جُرَيْجٍ قال: قلت لِنَافِعٍ مَاذَا سَمِعْتَ ابن عُمَرَ يُحِلُّ لِلْحَرَامِ قَتْلَهُ من الدَّوَابِّ فقال لي نَافِعٌ: قال عبد اللَّهِ: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "خَمْسٌ من الدَّوَابِّ لَا جُنَاحَ على من قَتَلَهُنَّ في قَتْلِهِنَّ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَأَةُ، وَالْعَقْرَبُ، والفارة، وَالْكَلْبُ الْعَقُور"(٧)

ثالثاً: رواية محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر.

١.المرجع السابق (٨٥٧/٢ رقم ٦٨/١١٩٨).
٢.المرجع السابق (٨٥٧/٢ رقم ٦٩/١١٩٨).
٣.المرجع السابق (٨٥٧/٢ رقم ٧٠/١١٩٨).
٤.المرجع السابق (٨٥٧/٢ رقم ٧١/١١٩٨).
٥.المرجع السابق (٨٥٧/٢ رقم ٧٢/١١٩٩).
٦.المرجع السابق (٨٥٨/٢ رقم ٧٦/١١٩٩).
٧.المرجع السابق (٨٥٨/٢ رقم ٧٧/١١٩٩).

قال: وحدثنيه فَضْلُ بن سَهْلٍ حدثنا يَزِيدُ بن هَارُونَ أخبرنا محمد بن إسحاق عن نَافِعٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد اللَّهِ عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "خَمْسٌ لَا جُنَاحَ في قَتْلِ ما قُتِلَ مِنْهُنَّ في الْحَرَمِ" فذكر بمثله.(١)

الوجه الثالث: من طريق عبد الله بن دينار عنه.

قال: وحدثنا يحيى بن يحيى وَيَحْيَى بن أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وابن حُجْرٍ قال يحيى بن يحيى: أخبرنا وقال الْآخَرُونَ: حدثنا إسماعيل بن جَعْفَرٍ عن عبد اللَّهِ بن دِينَارٍ أَنَّهُ سمع عَبْدَ اللَّهِ بن عُمَرَ رضي الله عنهما يقول: قال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "خَمْسٌ من قَتَلَهُنَّ وهو حَرَامٌ فلا جُنَاحَ عليه فِيهِنَّ: الْعَقْرَبُ، والفارة، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدَيَّا" واللفظ لِيَحْيَى بن يحيى.(٢)

الطريق الثالثة: عن حفصة رضي الله عنها، ورواه عنها من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: من طريق سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عنها.

قال: حدثني حَرْمَلَةُ بن يحيى أخبرنا ابن وَهْبٍ أخبرني يُونُسُ عن ابن شِهَابٍ أخبرني سَالِمُ بن عبد اللَّهِ أَنَّ عَبْدَاللَّهِ بن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قالت حَفْصَةُ زَوْجُ النبي صلى الله عليه وسلم: قال رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "خَمْسٌ من الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَاسِقٌ لَا حَرَجَ على من قَتَلَهُنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَأَةُ، والفارة، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".(٣)

الوجه الثاني: من طريق زهير عن زيد بن جبير عن ابن عمر عنها.

قال: حدثنا أَحْمَدُ بن يُونُسَ حدثنا زُهَيْرٌ حدثنا زَيْدُ بن جُبَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابن عُمَرَ: ما يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ من الدَّوَابِّ؟ فقال: أَخْبَرَتْنِي إِحْدَى نِسْوَةِ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم "أَنَّهُ أَمَرَ أو أُمِرَ أَنْ يَقْتُلَ الفارة، وَالْعَقْرَبَ، وَالْحِدَأَةَ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ، وَالْغُرَابَ".(٤)

الوجه الثالث: من طريق أبي عوانة عن زيد بن جبير عن ابن عمر عنها.

قال: حدثنا شَيْبَانُ بن فَرُّوخَ حدثنا أبو عَوَانَةَ عن زَيْدِ بن جُبَيْرٍ قال: سَأَلَ رَجُلٌ ابن عُمَرَ: ما يَقْتُلُ الرَّجُلُ من الدَّوَابِّ وهو مُحْرِمٌ؟ قال: حَدَّثَتْنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النبي صلى الله عليه وسلم "أَنَّهُ كان يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، والفارة، وَالْعَقْرَبِ، وَالْحُدَيَّا، وَالْغُرَابِ، وَالْحَيَّةِ" قال وفي الصَّلَاةِ أَيْضاً.(٥)

النموذج الثاني:

الغالب على منهج كتب العلل أن يُسأل الشيخ عن حديث من طريق معينة فيذكر الخطأ في سنده، أو في متنه، أو فيهما معاً، وقد يذكر بعض الطرق الصحيحة ويعتمد عليها في بيان علة الحديث المسؤول عنه، ويُعرِّف أحياناً ببعض الرواة، ويبيّن أحوالهم قوة وضعفاً، وحفظاً وضبطاً... وإن التزام الأئمة لهذا المنهج يعود إلى طبيعة هذا العلم وموضوعه، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الحفظ والفهم ومعرفة الطرق الكثيرة(٦) والناظر في كتب العلل يلاحظ اشتمالها على ذكر طرق الحديث المختلفة،

١.المرجع السابق (٨٥٩/٢ رقم ٧٨/١١٩٩).
٢.المرجع السابق (٨٥٩/٢ رقم ٧٩/١١٩٩).
٣.المرجع السابق (٨٥٨/٢ رقم ٧٣/١٢٠٠).
٤.المرجع السابق (٨٥٨/٢ رقم ٧٤/١٢٠٠).
٥.المرجع السابق (٨٥٨/٢ رقم ٧٥/١٢٠٠).
٦.الخطيب، محمد عجاج "أصول الحديث علومه ومصطلحه" (ص٢٩٥)، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

والمقارنة بينها وذكر اختلاف الرواة فيما بينهم. وأشهر كتب العلل: (العلل لابن المديني – العلل لمسلم – العلل الكبير للترمذي – العلل لابن أبي حاتم – العلل للدارقطني) وهو أوسعها شمولاً، وأجمعها استيعاباً، وأحسنها تنظيماً، وأجلُّها قدراً. يقول الحميدي: "ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب التهمم بها: كتاب العلل، وأحسنُ كتابٍ وضع فيه كتابُ الدارقطني"[١] وقال الحافظ ابن كثير – بعد أن ذكر عدداً من كتب العلل – : "وقد جمع أزمّة ما ذكرناه كُلَّه الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجلّ كتاب، بل أجلّ ما رأيناه وُضع في هذا الفنّ، لم يُسبق إلى مثله، وقد أعجز من يُريد أن يأتي بشكله، فرحمه الله وأكرمَ مثواه".[٢] سُئل الإمام الدارقطني في علله[٣] عن حديث: مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَا نَسِيتُ فَإِنِّي لَمْ أَنْسَ تَسْلِيمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم فِي الصَّلَاةِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ خَدِّهِ.

فَقَالَ: رَوَاهُ الشَّعْبِيُّ، وَأَبُو الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ.[٤] وَرَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ زَكَرِيَّا[٥]، وَهُوَ غَرِيبٌ عَنْهُ. قِيلَ لِلشَّيْخِ: هُوَ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ. وَرَوَاهُ جَابِرٌ الْجُعْفِيُّ[٦]، واخْتُلِفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ جَابِرٍ وَالْقَاسِمُ الْجُرْمِيُّ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ حَسَّانٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ. وَاخْتُلِفَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَرَوَاهُ وَكِيعٌ.[٧] وَغَيْرُهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أبي الضحى، عن مسروق.[٨] وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الضُّحَى.[٩] وَقَالَ أَبُو حُذَيْفَةَ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى.[١٠] وَقَالَ سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْجُرْجَانِيُّ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى. وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سَعِيدُ بْنُ سُفْيَانَ الْجَحْدَرِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، فَقَالَ: عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي الضُّحَى.[١١] وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ الطَّوِيلُ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ،

١.السخاوي، محمد بن عبد الرحمن "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ" (ص١٦١)، ترجمة: د.صالح أحمد العلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٢.ابن كثير، إسماعيل بن عمر "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" (١٩٨/١).
٣.الدَّارقطني، علي بن عمر "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (٢٦٢/٥-٢٦٦ رقم٨٦٨)، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، السعودية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٤.أخرجه الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (١٢٥/١٠-١٢٦ رقم١٠١٨٢) من طريق الشعبي وأبي الضحى عن مسروق به نحوه.
٥.أخرجه البستي، محمد بن حبان "صحيح ابن حبان" (٣٣٣/٥ رقم١٩٩٤) من طريق زكريا عن الشعبي عن مسروق به نحوه.
٦.أخرجه الشاشي، الهيثم بن كليب "مسند الشاشي" (٤٠١/١ رقم٤٠٢)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ١٤١٠هـ. من طريق جابر الجُعفي عن أبي الضحى عن مسروق به مثله.
٧.أخرجه الشيباني، أحمد بن حنبل "المسند" (٣٩٠/١) عن وكيع عن سفيان (الثوري) عن جابر (الجُعفي) عن أبي الضحى عن مسروق به نحوه.
٨.أخرجه الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (١٢٥/١٠ رقم١٠١٧٨) من طريق أبي نعيم عن سفيان (الثوري) عن جابر عن أبي الضحى عن مسروق به نحوه.
٩.أخرجه الصنعاني، عبد الرزاق بن همام "المصنف" (٢١٨/٢-٢١٩ رقم٣١٢٧)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. عن الثوري، عن حماد عن أبي الضحى عن مسروق به نحوه.
١٠.أخرجه البزار، أحمد بن عمرو "البحر الزَّخار" (٣٣٥/٥ رقم١٩٦١)، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. من طريق سفيان عن سليمان (الأعمش) عن أبي الضحى عن مسروق به نحوه.
١١.أخرجه الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (١٢٦/١٠رقم١٠١٨٤) من طريق سعيد الجحدري به نحوه.

عَنْ أَبِي الضُّحَى[١]. قَالَهُ حَمْدَانُ بْنُ عُمَرَ عَنْهُ. وَالْمَحْفُوظُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الضحى.[٢] وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو يَعْفُورٍ الْجُعْفِيُّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى.

وَرَوَاهُ حَجَّاجُ بْنُ أَرْطاة، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى.[٣] قَالَ ذَلِكَ عَنْهُ سُوَيْدُ أَبُو حَاتِمٍ. وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حجاج، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي الضُّحَى.[٤] وَوَهِمَ فِيهِ. وَرَوَاهُ مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ: فَقَالَ حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ: عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.[٥]

وَقَالَهُ شُعْبَةُ: عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُرْسَلاً.[٦] وَكَذَلِكَ قَالَ فُضَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَالْقَعْقَاعُ بْنُ يَزِيدَ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْهُ، قَالُوا كُلُّهُمْ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم مرسلاً.[٧] وَرَوَاهُ أَبُو حَمْزَةَ الْأَعْوَرُ – – وَاسْمُهُ مَيْمُونٌ –، وَعُبَيْدَةُ بْنُ مُعَتِّبٍ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالُوا: عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.[٨] فَأَسْنَدُوهُ. وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، مَوْقُوفًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ العباس القزويني، حدثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ سَلْمٍ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بن إبراهيم، حدثنا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْجُرْجَانِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم: أنه كان يسلم عن يمينه وعن يَسَارِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ، يَقُولُ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ".[٩] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بن مسعدة، حدثنا محمد بن زكريا الأصبهاني، حدثنا أبو حذيفة، حدثنا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَا نَسِيتُ فِيمَا نَسِيتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كان يسلم عن يمينه: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ" وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ.[١٠]

النموذج الثالث:

قام جماعة من كبار علماء الحديث بتخريج الأحاديث الواردة في بعض المصنفات التي أُلِّفَت في عدد من الفنون

١.أخرجه الدارقطني، علي بن عمر "الأفراد" – كما في كتاب "أطراف الغرائب والأفراد" للمقدسي، محمد بن طاهر (١٢٣/٤ رقم٣٧٨٧)، تحقيق: محمود حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. وقال: تفرد بِهِ حمدَان بن عمر عَن إِبْرَاهِيم بن حميد الطَّوِيل، عَن شُعْبَة عَن أبي إِسْحَاق عَن أبي الضُّحَى عَنهُ. وَرَوَاهُ مُحَمَّد بن أَحْمد بن أسيد الْهَرَوِيّ عَن حمدَان بِإِسْنَادِهِ.

٢.أخرجه الشيباني، أحمد بن حنبل "المسند" (٤٣٨/١) من طريق شعبة به نحوه.

٣.أخرجه البزار، أحمد بن عمرو "البحر الزَّخار" (٣٣٦/٥ رقم١٩٦٢) من طريق الحجاج عن أبي الضحى عن مسروق به نحوه.

٤.أخرجه الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (١٢٥/١٠ رقم١٠١٨١) من طريق الحجاج عن إبراهيم عن أبي الضحى به نحوه.

٥.أخرجه البزار، أحمد بن عمرو "البحر الزَّخار" (٣٤٥/٥ رقم١٩٧٢)، والطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (١٢٥/١٠ رقم١٠١٨٣) كلاهما من طريق حفص بن جميع به نحوه.

٦.أخرجه الشاشي، الهيثم بن كليب "مسند الشاشي" (٣٢١/٢ رقم ٩٠٦) من طريق شعبة عن مغيرة به نحوه.

٧.أخرجه ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد "الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار" (٢٦٦/١ رقم٣٠٥٠)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. من طريق فضيل عن إبراهيم به نحوه.

٨.أخرجه الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (١٢٦/١٠-١٢٧ رقم١٠١٨٧ ورقم١٠١٨٨) من طريقي محمد بن أبان وأبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة به نحوه.

٩.الدَّارقطني، علي بن عمر "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (٢٦٦/٥).

١٠.الموضع السابق.

المختلفة كـ الفقه والتفسير والعقيدة، والأصول وغيرها من الكتب، حيث إنَّ المنهج الغالب على معظم هذه المصنفات ذكر الأحاديث، دون عزو، أو ذكر لاسم الصحابي، أو بيان لدرجة الحديث صحة وضعفاً، كما ذكر ذلك المناوي نقلاً عن زين الدين العراقي في خطبة تخريجه الكبير للإحياء قوله: "إنَّ عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرَّجه ولا بيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً"[١].

ولا شك أنّ هذا المسلك لا يُعدُّ عزواً ولا تخريجاً، مما جعل العلماء يهتمون بتخريج هذه الأحاديث، إتماماً للفائدة وتحصيلاً للمقصود من الاستدلال بهذه الأدلة فيُعتمد على ما كان صحيحاً منها دون غيره. خصوصاً إذا علمنا أنَّ التخريج هو: "معرفة حال الراوي والمروي، ومَخْرَجِهِ، وحُكْمِه صحة وضعفاً بمجموع طرقه، وألفاظه".[٢]

وأشهر كتب التخريج: (تخريج أحاديث المختصر الكبير للمقدسي – نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية للزيلعي – تخريج أحاديث الشرح الكبير لابن جماعة – البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن – التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر) وغيرها الكثير، ويُعدُّ كتاب البدر المنير من أنفسها؛ لذا لم يكن مؤلفه مبالغاً حين وصفه بقوله: "...كتاب نفيس، لم أُسبق إلى وضعه، ولم يُنْسج على منواله وجمعه، وأهل زماننا شديدو الحاجة إليه، وكل المذاهب تعتمد في الاستدلال عليه".[٣] ومما يدل على أهمية الكتاب، وبيان قيمته تلك الشهادة من الحافظ ابن حجر حيث قال في خطبة تلخيصه – عند كلامه على الكتب المؤلفة في تخريج أحاديث الرافعي–: "... وأوسعها عبارة، وأخلصها إشارةً كتاب شيخنا سراج الدين".[٤] فقد خرَّج في كتابه[٥] حديث: أنَّه صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ". فقال: هَذَا الحَدِيث مَرْوِيّ من طرق، وَالَّذِي يحضرنا مِنْهَا أحد عشر طَرِيقاً:

أَحدهَا: عَن مَالك عَن أبي الزِّنَاد، عَن الْأَعْرَج، عَن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي..."، الحَدِيث بِاللَّفْظِ الَّذِي ذكره المصنِّف سَوَاء. رَوَاهُ البُخَارِيُّ[٦] فِي كتاب الصَّلَاة عَن عبد الله بن يُوسُف، عَن مَالك بِهِ. وَرَوَاهُ مُسلم[٧] من حَدِيث سُفْيَان بن عُيَيْنَة، عَن أبي الزِّنَاد بِإِسْنَادِهِ وَلَفظه، ذكره فِي الطَّهَارَة. قَالَ ابْن مَنْدَه: "وَإِسْنَاده مجمع عَلَى صِحَّته".[٨] وقَالَ النَّوَوِيّ: "وَقد غلط بعض الْأَئِمَّة الْكِبَار، فَزعم أنَّ البُخَارِيّ لم يروه

١.المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين "فيض القدير شرح الجامع الصغير" (٢١/١)، بدون طبعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
٢.أبو زيد، بكر بن عبد الله "التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل" (ص٤١)، الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ١٤١٣هـ.
٣.ابن الملقن، عمر بن علي "البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير" (٣٠٩/١)، تحقيق: جمال محمد السيد، الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ١٤١٤هـ.
٤.العسقلاني، أحمد بن علي "تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير" (٩/١)، اعتنى به: حسن عباس قطب، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، الرياض، السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٥.ابن الملقن، عمر بن علي "البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير" (٨٧/٣-٩٧ رقم٥٧).
٦.البخاري، محمد بن إسماعيل "الصحيح" (٣٠٣/١ رقم٨٤٧)، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٧.النِّيسابوري، مسلم بن الحجاج "الصحيح" (٢٢٠/١ رقم٢٥٢).
٨. لم أجده.

وَجعله من أَفْرَاد مُسلم، وَهُوَ خطأ مِنْهُ".[١] وَفِي رِوَايَة للنسائي[٢] وَابْن خُزَيْمَة[٣]، وَالْبُخَارِيّ[٤] تَعْلِيقاً: "عِنْد كلّ وضوء". وَفِي رِوَايَة لِأَحْمَد[٥] – بِإِسْنَاد صَحِيح –: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ بِوضُوءٍ وَمَعَ كُلِّ وضوءٍ بِسواكٍ".

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مَرْفُوعاً من حَدِيث مَالك فِي كِتَابه "أَحَادِيث مَالك الَّتِي لَيست فِي الْمُوَطَّأ".[٦] وَأخرجه مَالك فِي "الْمُوَطَّأ"[٧] عَن ابْن شهَاب، عَن حميد بن عبد الرَّحْمَن، عَن أبي هُرَيْرَة – رضي الله عنه – أَنَّه قَالَ: "لَوْلاَ أَنْ يشقَّ عَلَى أمَّتِهِ لأَمَرَهُم بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ وضوءٍ".قَالَ ابْن عبد الْبر: "وَهَذَا يدْخل فِي الْمسند لاتصاله من غير مَا وَجه، وَلما يدل عَلَيْهِ اللَّفْظ".[٨] وَرَوَاهُ الشَّافِعِي[٩] عَن مَالك مَرْفُوعاً. قَالَ الْبَيْهَقِيّ فِي كِتَابه "شعب الإِيمان":[١٠] "رَوَى مَالك خَارج موطئِهِ حَدِيث أبي هُرَيْرَة – رضي الله عنه – مَرْفُوعاً: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفرضتُ عَلَيهِم السِّوَاكَ معَ الوضوءِ" وَرَوَاهُ فِي "الْمُوَطَّأ" مَوْقُوفاً[١١]، والْحَدِيث فِي الأَصْل مَرْفُوع من غير هَذَا الْوَجْه". وَهُوَ فِي حَدِيث سعيد بن أبي هِلَال، عَن الْأَعْرَج، عَن أبي هُرَيْرَة مَرْفُوعاً: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ الوضوءِ".

قَالَ ابْن خُزَيْمَة: "يشبه أَن يكون مَالك قد كَانَ حَدَّث بِهِ مَرْفُوعاً، ثمَّ شكَّ فِي رَفعه فَوَقفهُ".[١٢] وَفِي البُخَارِيّ[١٣]، فِي كتاب الصَّوم، بَاب سواك الرطب واليابس للصَّائِم: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَة عَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وضوءٍ" قَالَ: وَيُرْوَى نَحوه عَن جَابر وَزيد بن خَالِد عَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم –، وَلم يخص الصَّائِم من غَيره. وَأغْرب عبد الحقّ، فَقَالَ فِي كِتَابه – الْجمع بَين الصَّحِيحَيْنِ –: "حَدِيث أبي هُرَيْرَة هَذَا أسْندهُ البُخَارِيّ ومسلم، وَحَدِيث عائشة – يَعْنِي الَّذِي قيَّد السِّوَاك بطهرة الْفَم – أسْندهُ البُخَارِيّ خاصَّة".[١٤]

قُلْتُ: – القائل ابن الملقن – "الأَوَّل لم يخرجَاهُ البتَّة بِهَذَا اللَّفْظ الْمَذْكُور، وهو: "عندَ كلّ وضوءٍ"، وَالثَّانِي لم يسْندهُ البُخَارِيّ أصلاً، وإِنَّمَا ذكره مُعَلّقاً كَمَا ذكره عَنهُ،

١.النووي، محي الدين يحيى بن شرف "المجموع شرح المهذب" (١٤٩/١)، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، بدون طبعة، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٢.النَّسائي، أحمد بن شعيب "السنن الكبرى" (١٩٦/٢ رقم٣٠٣٤).
٣.ابن خزيمة، محمد بن إسحاق "الصحيح" (٧٣/١ رقم١٤٠)، بلفظ: "مع كلّ وضوء".
٤.البخاري، محمد بن إسماعيل "الصحيح" (٦٨٢/٢).
٥.الشيباني، أحمد بن حنبل "المسند" (٢٥٩/٢).
٦.الكتاب غير مطبوع.
٧.الأصبحي، مالك بن أنس "الموطأ" (٦٦/١ رقم١١٥)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بدون طبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
٨.ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (١٩٤/٧)، تحقيق: عبد الله بن الصديق، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٩.البيهقي، أحمد بن الحسين "عرفة السنن والآثار" (٢٥٧/١ رقم٥٧٦)، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، دار قتيبة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
١٠.البيهقي، أحمد بن الحسين "شعب الإيمان" (٢٥/٣)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م. ولفظه: "هذا حديث: رواه مالك خارج الموطأ مرفوعاً، ورواه في الموطأ موقوفاً، والحديث في الأصل مرفوع في غير هذا الموضع".
١١.الأصبحي، مالك بن أنس "الموطأ" (٦٦/١ رقم ١١٥).
١٢.لم أجده.
١٣.البخاري، محمد بن إسماعيل "الصحيح" (٦٨٢/٢).
١٤.الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن "الجمع بين الصحيحين" (٢٠٧/١)، اعتنى به: حمد بن محمد الغماس، الطبعة الأولى، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

فَمَا أَدْرِي مَا هَذَا القَوْل من عبد الحقّ سامحنا الله وإياه؟!"[١]

الطَّرِيق الثَّانِي:

عَن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْه أنَّ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ". رَوَاهُ أَبُو نعيم[٢] بِإِسْنَادِهِ من حَدِيث عَمْرو بن خليف، ثَنَا يَعْقُوب بن دَاوُد بن مطرف، حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّان مُحَمَّد بن مطرف، عَن أبي حَازِم، عَن سهل بِهِ.

الطَّرِيق الثَّالِث:

عَن عبد الله بن عَمْرو أنَّ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي..."، بِمثل الَّذِي قبله.

رَوَاهُ أَبُو نعيم[٣] أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ من حَدِيث مُعَاوِيَة بن صَالح، حَدَّثَنِي عبد الرَّحْمَن بن جُبَير بن نفير، عَن أَبِيه، عَن عبد الله بِهِ.

الطَّرِيق الرَّابع:

عَن أمِّ حَبِيبَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْها قَالَت: قَالَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي..."، بِمثلِهِ.

رَوَاهُ أَحْمد[٤] من حَدِيث ابْن إِسْحَاق عَن مُحَمَّد بن طَلْحَة بن يزِيد بن رُكَانَة، عَن سَالم بن عبد الله، عَن أبي الْجراح مولَى أمّ حَبِيبَة، عَنْهَا بِهِ.

ورَوَاهُ الإِمام أَحْمد[٥] مرّة بِهَذَا السَّنَد وَزَاد بعد أبي الْجراح: عَن زَيْنَب بنت جحش فَجعله من مسندها، وَزَاد بعد قَوْله: "كل صَلَاة": "كَمَا يَتَوَضَّؤونَ".

الطَّرِيق الْخَامِس:

عَن جَابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْه أَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أمتِي" مثله. رَوَاهُ أَبُو نعيم[٦] بِإِسْنَادِهِ. وَفِيه إِسْحَاق بن مُحَمَّد الْفَرْوِي. وَقد أخرج لَهُ البُخَارِيّ وَوَثَّقَهُ ابْن حبَان وَتكلم فِيهِ غَيرهمَا. وَقَالَ ابْن أبي حَاتِم: سَأَلت أبي عَن هَذَا الحَدِيث؟ فَقَالَ: "لَيْسَ بِمَحْفُوظ وَهُوَ مُرْسل أشبه".[٧]

الطَّرِيق السَّادِس:

عَن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: "مَا لَكُم تدخلُون عَلَيَّ قلحاً؟! لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ". رَوَاهُ أَبُو نعيم[٨]، وَفِي إِسْنَاده: إِبْرَاهِيم بن إِسْمَاعِيل بن أبي حَبِيبَة، وَقد تقدم أَقْوَال الأئمَّة فِيهِ فِي بَاب الماء النَّجس.

الطَّرِيق السَّابع:

عَن زيد بن خَالِد الْجُهَنِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْه عَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي

١.ابن الملقن، عمر بن علي "البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير" (٩١/٣).
٢.الحديث أخرجه أبو نعيم في كتاب السواك، ولم يُطبع. وأورده ابن دقيق العيد، محمد بن علي في "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" (٣٦١/١)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، بدون طبعة، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، بدون تاريخ. وعزاه لأبي نعيم، مع ذكر السند والمتن كاملين.
٣.الموضع السابق، وعزاه لأبي نعيم، مع ذكر السند والمتن كاملين.
٤.الشيباني، أحمد بن حنبل "المسند" (٣٢٥/٦).
٥.المرجع السابق (٤٢٩/٦).
٦.الحديث أخرجه أبو نعيم في كتاب "السواك"، ولم يُطبع. وأورده ابن دقيق العيد، محمد بن علي في " الإمام في معرفة أحاديث الأحكام " (٣٦٢/١) وعزاه لأبي نعيم، مع ذكر السند والمتن كاملين.
٧.ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد "كتاب العلل" (٥٠٢/١)، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولى، مطابع الحميضي، الرياض، السعودية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٨.الحديث أخرجه أبو نعيم في كتاب "السواك"، ولم يُطبع. وأورده ابن دقيق العيد، محمد بن علي في "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" (٣٦٢/١) وعزاه لأبي نعيم، مع ذكر السند والمتن كاملين.

لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ". رَوَاهُ أَبُو دَاوُد[١]، وَالتِّرْمِذِيُّ[٢] وَقَالَ: "حَدِيث حسن صَحِيح"، قَالَ: وَقَالَ البُخَارِيّ: "إِنَّه أصح من حَدِيث أبي هُرَيْرَة".

الطَّرِيق الثَّامِن:

عَن عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ". رَوَاهُ أَبُو نعيم[٣] وَالطَّبَرَانِيُّ فِي "أكبر معاجمه"[٤]، وَفِي إِسْنَاده مَجْهُول.

الطَّرِيق التَّاسِع:

عَن ابْن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهما قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: "لَوْلاَ أنْ تضعفوا لأمرتُكم بالسِّوَاكِ عندَ كُلِّ صلاةٍ". رَوَاهُ الْبَزَّار[٥] وَقَالَ: "هَذَا الحَدِيث قد رُوِيَ بِنَحْوِ كَلَامه عَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم من غير وَجه بِهَذَا اللَّفْظ، وَلَا يُحفظ عَن ابْن عَبَّاس بِهَذَا اللَّفْظ إلاَّ من هَذَا الْوَجْه بِهَذَا الْإِسْنَاد، وَمُسلم الْملَائي فِي إِسْنَاده، وَلَيْسَ بِهِ بَأْس، رَوَى عَنهُ جماعات وَاحْتَملُوا حَدِيثه".[٦] وَأخرجه الطَّبَرَانِيّ فِي "أكبر معاجمه" من هَذَا الطَّرِيق بلفظين:

أَحدهمَا: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لجعلت عَلَيْهِم السِّوَاك عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ".[٧]

وَالثَّانِي: "لَوْلاَ أَنْ تَضْعف أُمتي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ".[٨]

الطريق الْعَاشِر:

عَن عَلّي رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ". رَوَاهُ الإمام أَحْمد.[٩]

الطَّرِيق الْحَادِي عشر:

عَن جَعْفَر بن أبي طَالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْه قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: "استاكوا، لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ". ذكره الدَّارَقُطْنِيّ فِي "علله"[١٠] وَذكر اخْتِلَافاً فِي إِسْنَاده.

وظفرتُ – القائل ابن الملقن – بطريق ثَانِي عشر:

وَهُوَ: مَا رَوَاهُ الطَّبَرَانِيّ فِي "أكبر معاجمه"[١١] من حَدِيث أَرْطَأة أبي حَاتِم، ثَنَا عبيدالله بن عمر عَن نَافِع عَن ابن عمر قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ". وأرطأة هَذَا قَالَ ابْن عدي: لَهُ أَحَادِيث فِي بَعْضهَا خطأ وَغلط.[١٢] ثمَّ أخرجه الطَّبَرَانِيُّ[١٣] من

١.السجستاني، سليمان بن الأشعث "السنن" (١٢/١ رقم ٤٧)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

٢.الترمذي، محمد بن عيسى "السنن" (٣٥/١ رقم ٢٣)، تحقيق: أحمد شاكر، وآخرون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٣.الحديث أخرجه أبو نعيم في كتاب "السواك"، ولم يُطبع. وأورده ابن دقيق العيد، محمد بن علي في "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" (٣٦٣/١) وعزاه لأبي نعيم، مع ذكر السند والمتن كاملين.

٤.الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" – قطعة من الجزء المفقود – (ص١٢٩ رقم ٣٢٥)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥.البزار، أحمد بن عمرو "البحر الزخار" (١٩٢/١١ رقم ٤٩٣٨)، تحقيق: عادل بن سعد، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٦.البزار، أحمد بن عمرو "البحر الزخار" (١٩٣/١١).

٧.الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (٨٥/١١ رقم ١١١٢٥).

٨.المرجع السابق (٨٥/١١ رقم ١١١٣٣).

٩.الشيباني، أحمد بن حنبل "المسند" (٨٠/١).

١٠.الدارقطني، علي بن عمر "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (٤٧٦/١٣-٤٧٧ رقم ٣٣٦٥).

١١.الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (٣٧٥/١٢ رقم ١٣٣٨٩).

١٢.الجرجاني، عبد الله بن عدي "الكامل في ضعفاء الرجال" (٢٢٩/٢)، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م. بلفظ: "وربما أخطأ في بعض الروايات".

١٣.الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" (٤٣٥/١٢ رقم ١٣٥٩٢).

حَدِيث سعيد بن رَاشد، عَن عَطاء، عَن ابْن عمر مثله مَرْفُوعاً، وَسَعِيد هَذَا تَركه النَّسَائِيّ.[١]

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

ففي ختام هذه الدِّراسة التأصيلية توصل الباحث إلى عدد من النتائج، والتوصيات.

أولاً: النتائج:

أسفرت الدِّراسة عن النتائج الآتية:

١) أنَّ حكم علماء الحديث المتقدمين على الأحاديث النَّبوية قائم على أسس ومعايير وضوابط معينة.

٢) أنَّ أهم معايير المتقدمين في الحكم على الحديث، جمع طرقه في مكان واحد، والمقارنة بينها، والنظر في اختلاف الرواة، والاعتبار بمكانهم في الحفظ والإتقان.

٣) أنَّ شدة فحص السلف، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم يوجب التسليم لهم بالإمامة في ذلك، وأخذ أقوالهم بعين الاعتبار.

٤) لجمع طرق الحديث فوائد جمة، من أهمها: الوصول إلى الحكم المناسب على الحديث من صحة وضعف، والكشف عن أوهام الثقات.

٥) التسرع في الحكم على الحديث غلب على كثير من المشتغلين بتخريج الأحاديث في هذا الزمان، وله مفاسد عظيمة وآثار سيئة، نسأل الله السلامة منها.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث في ختام هذا البحث بالآتي:

١) أنَّ يقوم المختصون بإعداد دراسات وأبحاث في بيان معايير وضوابط الحكم على الأحاديث النَّبويَّة.

٢) ضرورة العناية بجمع طُرُق الحديث الواحد عند الحكم عليه بالنسبة للمشتغلين بالحديث.

٣) وضع مقرر خاص لطلبة الدراسات العليا في هذا الفن والبحث فيه نظرياً وعملياً؛ لأنَّ كثيراً من الخلل الواقع في كلام المعاصرين على الأحاديث إنَّما هو نتيجة للقصور في عدم جمع الطُرُق، وهذا من أكبر أسباب الاختلاف في الحكم على الأحاديث بين المعاصرين وكبار النقاد المتقدمين.

٤) عدم الاعتماد على أحكام كثير من المعاصرين المشتغلين بالتحقيق في حكمهم على الأحاديث؛ لعدم اطلاعهم على الطرق الأخرى لهذه الأحاديث؛ ولقلة خبرتهم، أو جهلهم بأصول هذا الفن.

قائمة المصادر والمراجع

الأبناسي، إبراهيم بن موسى، "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح"، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن "الجمع بين الصحيحين"، اعتنى به: حمد بن محمد الغماس، الطبعة الأولى، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.

الأصبحي، مالك بن أنس "الموطأ"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بدون طبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

١.النَّسائي، أحمد بن شعيب "كتاب الضعفاء والمتروكين" (ص١٢٩ رقم ٢٩٥)، تحقيق: بوران الصنَّاوي، كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

الألباني، محمد ناصر الدين، "صحيح الجامع الصغير وزيادته"، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

البخاري، محمد بن إسماعيل "الصحيح"، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

البزار، أحمد بن عمرو "البحر الزخار"، تحقيق: عادل بن سعد، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – السعودية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

البزار، أحمد بن عمرو "البحر الزَّخار"، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – السعودية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

البستي، محمد بن حبان، "صحيح ابن حبان"، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

البستي، محمد بن حبان، "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين"، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، بدون طبعة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

لبغدادي، أحمد بن علي، "تاريخ بغداد"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ.

البغدادي، أحمد بن علي، "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، تحقيق: د.محمود الطحان، بدون طبعة، مكتبة المعارف، الرياض – السعودية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

البغدادي، أحمد بن علي "شرف أصحاب الحديث"، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

البيهقي، أحمد بن الحسين "شعب الإيمان"، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

لبيهقي، أحمد بن الحسين "معرفة السنن والآثار"، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، دار قتيبة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

الترمذي، محمد بن عيسى، "السنن"، تحقيق: أحمد شاكر، وآخرون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

الترمذي، محمد بن عيسى، "الشمائل المحمدية"، تحقيق: عزت عُبيد الدَّعاس، الطبعة الثانية، دار الحديث، بيروت – لبنان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

الترمذي، محمد بن عيسى، "العلل"، مطبوع بآخر المجلد الخامس من السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة – مصر، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

الترمذي، محمد بن عيسى، "علل الترمذي الكبير"، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخران، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

التهانوي، ظفر بن أحمد، "قواعد في علوم الحديث"، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت – لبنان، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

الجرجاني، عبد الله بن عدي "الكامل في ضعفاء الرجال"، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

الجرجاني، علي بن محمد، "التعريفات"، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

الجزري، المبارك بن محمد، "جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم"، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

الجزري، المبارك بن محمد بن الأثير "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، بدون طبعة المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، "تاج اللغة وصحاح العربية"، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد "كتاب العلل"، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولى، مطابع الحميضي، الرياض – السعودية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، "مقدمة الجرح والتعديل"، بدون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، "صحيح ابن خزيمة"، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، بدون طبعة، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

الخطيب، محمد عجاج "أصول الحديث علومه ومصطلحه" (ص٢٩٥)، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

الخليلي، الخليل بن عبد الله، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

الدَّارقطني، علي بن عمر "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض – السعودية، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

الدارقطني، علي بن عمر، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، الدمام – السعودية، ١٤٢٧هـ.

ابن دقيق العيد، محمد بن علي "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام"، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، بدون طبعة، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، بدون تاريخ.

الذَّهبي، محمد بن أحمد، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تحقيق: علي محمد البجاوي، بدون طبعة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

الزَّبيدي، محمد بن مرتضى الحسيني، "تاج العروس"، تحقيق: علي شيري، بدون طبعة، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

الزَّركشي، محمد بن جمال بن بهادر، "النكت على مقدمة ابن الصلاح"، تحقيق: د.زين العابدين بن محمد بلا

فريج، الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض – السعودية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

أبو زيد، بكر بن عبد الله "التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل"، الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض – السعودية، ١٤١٣هـ.

السجستاني، سليمان بن الأشعث "السنن"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ"، ترجمة: د.صالح أحمد العلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، "فتح المغيث شرح ألفية الحديث"، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، "المحكم والمحيط الأعظم"، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، تحقيق: عبدالوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

الشاشي، الهيثم بن كليب "مسند الشاشي"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – السعودية، ١٤١٠هـ.

الشيباني، أحمد بن حنبل، "المسند"، بدون طبعة، دار الفكر العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد "الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار"، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة – السعودية، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "علوم الحديث"، تحقيق: نور الدين عتر، بدون طبعة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

الصنعاني، عبد الرزاق بن همام "المصنف"، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

الطبراني، سليمان بن أحمد، "المعجم الكبير"، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء الحديثة، القاهرة – مصر، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

الطبراني، سليمان بن أحمد "المعجم الكبير" – قطعة من الجزء المفقود – تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

الطيبي، الحسين بن عبد الله، "الخلاصة"، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، تحقيق: عبد الله ابن الصديق، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، تحقيق: مصطفى ابن أحمد العلوي وآخر، بدون طبعة، وزارة الأوقاف المغربية، المغرب، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، "التبصرة والتذكرة"، تعليق: محمد الحسيني، بدون طبعة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، "طرح التثريب في شرح التقريب"، بدون طبعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

العسقلاني، أحمد بن علي "تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير"، اعتنى به: حسن عباس قطب، الطبعة الأولى، مؤسسة قرطبة، الرياض – السعودية، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

العسقلاني، أحمد بن علي، "تهذيب التهذيب"، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد – الهند، ١٣٢٧هـ.

العسقلاني، أحمد بن علي، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، تحقيق: محب الدين الخطيب، بدون طبعة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

العسقلاني، أحمد بن علي، "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، تحقيق: د.عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير، الرياض – السعودية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

العسقلاني، أحمد بن علي، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، تحقيق: د.ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الثالثة، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

عكوي، عبد الكريم زيد، "جهود علماء المسلمين في تمييز صحيح السيرة النبوية من ضعيفها"، الطبعة الأولى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٥هـ.

القاري، علي بن سلطان، "شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر"، تحقيق: محمد هيثم نزار تميم، بدون طبعة، دار الأرقم، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

القاري، علي بن سلطان، "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح"، تحقيق: جمال عيتاني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

القاسمي، محمد جمال الدين، "قواعد التحديث"، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

الكَافِيجي، محمد بن سليمان، "المختصر في علم الأثر"، تحقيق: علي زوين، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، ١٤٠٧هـ.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث"، شرح: أحمد شاكر، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض – السعودية، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

المقدسي، محمد بن طاهر "أطراف الغرائب والأفراد"، تحقيق: محمود حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

المقدسي، محمد بن طاهر، "شروط الأئمة الستة"، عناية: طارق السعود، الطبعة الثانية، دار الهجرة، بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

ابن الملقن، عمر بن علي "البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير"، تحقيق: جمال محمد السيد، الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض – السعودية، ١٤١٤هـ.

المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين "فيض القدير شرح الجامع الصغير"، بدون طبعة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.

المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين، "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر"، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية ١٩٩٩م.

ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

النسائي، أحمد بن شعيب، "السنن الكبرى"، تحقيق: د.عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

النَّسائي، أحمد بن شعيب، "سنن النسائي"، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، الطبعة الثانية، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ١٤٢٠هـ – ١٩٨٦م.

النَّسائي، أحمد بن شعيب "كتاب الضعفاء والمتروكين"، تحقيق: بوران الصنَّاوي، كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

النووي، محيي الدين يحيى بن شرف "المجموع شرح المهذب"، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، بدون طبعة، دار عالم الكتب، الرياض – السعودية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، "كتاب التمييز" – ملحق بكتاب منهج النَّقد عند المحدثين – تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة، مكتبة الكوثر، الرياض – السعودية، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

اليحصُبي، عياض بن موسى، "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، دار التراث، القاهرة – مصر، ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م.

أبو يعلى، أحمد بن علي، "مسند أبي يعلى الموصلي"، تحقيق: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت – لبنان، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

Gathering Methods When Sentencing Certain Hadeeth "A Consolidating Study"

K. M. R. Abo-Alkasem
Department of Islamic culture -Faculty of education-Jazan University-KSA

Abstract

The researcher addressed in this study an important issue of hadeeth science, namely: Gathering methods when sentencing certain hadeeth, As this has a great importance in the balance of hadeeth criticism, And the consequent of finding the status of hadeeth (strength and weakness), so no hadeeth should be sentence as strong, good, weak, or rejected except after gathering it's methods, and get to know the objects of coinciding and compatibility that relates to a certain hadeeth, understand the differences between them, and check over the attribution to discriminate the complete follow-up from the deficient, and considering the differences between repeaters of hadeeth to determine their adjustment and mastery of recounting hadeeth. In the first section from the study, the researcher showed the importance of collecting hadeeth's methods in order to sentence each hadeeth accurately. The second section has addressed the attention of scientists regarding gathering methods of each hadeeth. The third section highlighted in particular the benefits of gathering methods of each hadeeth, due to the leniency of many interrogators of the era in sentencing hadeeth without gathering methods. The fourth section was a pause with interrogators engaged in ranking and sorting hadeeth in this era. In the fifth section, the researcher stated models for gathering methods of certain hadeeth according to imams of hadeeth, and finally, the end of the study was conclusion research which contained the main findings and recommendations.

Keywords: Gathering methods - prosecutions and evidences - sentencing hadeeth - Skepticism and righteousness - Isnaads - ranking and sorting.